بحوث ودراسات

الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية

الاستاذ المساعد الدكتور
خيري عبد الرزاق (*)

المقدمة

الحديث عن الرأي العام والمشاركة السياسية هو حديث في الديمقراطية ويتضمنها، فالحديث عن الديمقراطية ينطوي على الحديث عن كل المظاهر التي تجسدها وتصب في الأهداف التي تتوخى تحقيقها وفي مقدمتها السعي للوصول إلى دولة القانون. يحتل الرأي العام "كظاهرة جمعية" مكانة متقدمة في دراسات علم النفس الاجتماعي "Social Psycholgy" وحقل السلوك الجمعي " Collective Behaviour" منه بالذات. وليس معنى هذا ان الرأي العام لا يتعلق بعلم السياسة، بل انه يتصل بهذا العلم بصلة وثيقة لان تأثير الرأي العام يشمل مؤسسات الدولة وشكل السلطة ومواقفها وانواعها، وبالتالي فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة المشاركة السياسية، ذلك ان كل اهتمام توليه الحكومات بصوت الشعب يكون اهتماماً بالمشاركة السياسية وبالتالي توسيع نطاقها وفاعليتها. في حين ان كل اسكات لصوت الشعب هو تقليص لحجم المشاركة السياسية بمعناها الحقيقي وليس الشكلي ويتضمن تضييق لنطاقها ومدى فاعليتها في الحياة السياسية.

واذا كان الاهتمام بحقل الرأي العام يعود الى اواخر القرن التاسع عشر-بحسب المهتمين بظاهرة الرأي العام-حيث بدأ الاهتمام بدراسة الرأي العام كمادة لها كرسي دائم في كبريات الجامعات الامريكية والاوروبية منذ اواخر القرن التاسع عشر، وقد اختص بتدريسه اساتذة اجتهدوا في تقديم دراسات وبحوث مثمرة في مجال الرأي العام. وقد اغنت هذه الدراسات حقل الرأي العام بتجارب مثمرة كثيرة. فان ذلك الاهتمام لم يكن بمعزل عن الاهتمام بالديمقراطية كاسلوب في الحكم وبالمشاركة السياسية منها تحديداً بل ربما يكون الاهتمام بالرأي العام ما هو الا انعكاس للاهتمام بالديمقراطية. ولقد لاحظنا كيف ان اغلب الكتاب يرجعون ظاهرة الرأي العام الى الاغريق باعتبار انها كانت مرتبطة "بالديمقراطية المباشرة" التي كانت سائدة في دويلات المدن الاغريقية، مع ان تعبير "الرأي

(*) رئيس مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

العام" لم يكن معروفاً آنذاك وانما التعبير الشائع هو "صوت الشعب". عليه نلاحظ ان هناك علاقة بين الرأي العام والاهتمام به من الحكومات والالتفات اليه في صياغة السياسات العامة، وبين المشاركة السياسية التي تعد من قبل الكثيرين التطبيق العملي للاهتمام بالرأي العام. يحاول الباحث ان يجيب على سؤال مركزي هو ما هي طبيعة العلاقة بين الرأي العام والمشاركة السياسية وما هو الدور الذي يمكن ان يؤديانه في الديمقراطية وتعزيزها؟ هذا ما سنحاول بحثه في هذه الدراسة.

مفهوم الرأي العام

جرت محاولات كثيرة لتعريف الرأي العام، وكانت بعض هذه المحاولات متقاربة ومنطلقة من المنطلق نفسه وان اختلفت بعض الشيء في تحديد دلالة المفهوم. وهذا امر طبيعي، باعتبار ان ظاهرة الرأي العام بحد ذاتها ظاهرة ديناميكية (متحركة) متبدلة، كما ان الزاوية التي ينظر من خلالها أي باحث للرأي العام تختلف عن تلك التي ينطلق منها باحث آخر. وعموماً. يمكن ان نحصر الخلافات حول تحديد مفهوم الرأي العام في اتجاهين رئيسيين هما[1]، الاتجاه الاول هو الذي يحصر الرأي العام في القضايا السياسية فحسب، اما الاتجاه الثاني فيؤكد على ان الرأي العام ينصب على كل القضايا العامة في المجتمع. وبالنسبة للاتجاه الاول يمكن الاشارة الى التعريف الذي اودره "ولتر روزنبوم" الذي يرى انه يمكن تعريف الرأي العام بانه "المعتقدات والقيم، والاتجاهات التي يعبر عنها فرد، او جماعة كبيرة من الناس، حول الامور السياسية المعاصرة"[2]. بينما بالنسبة للاتجاه الثاني فيمكن الاشارة الى التعريف الذي اورده "دوب"[3] عندما كتب ان الرأي العام يتألف من "مواقف الناس المجتمعين في فئات حول موضوع مركزي". وبالرغم من امكانية وضع تعريف الرأي العام تحت اتجاهين رئيسين كما ذكرنا قبلاً الا ان في صلب هذين الاتجاهين توجد الكثير من الدلالات للتعبير عن ظاهرة الرأي العام فبعض عبر عن الظاهرة باعتبارها "وجهات النظر والشعور السائد بين جمهور معين ازاء موقف او مشكلة من المشكلات"[4]. وبعض اخر عبر عنها باعتبارها "موقف عدد من الافراد يعبرون فيه او يطلب منهم التعبير عن موافقتهم وتأييدهم–او عكس ذلك–لحالة محدودة او شخص محدد او اقتراح محدد تكون له اهمية واسعة سواء من ناحية العدد او القوة او الدوام مما يؤدي الى احتمال التأثير في العمل–المباشر او غير المباشر–الذي يحقق بدوره الهدف المنشود". ويتميز هذا التعريف بشيء من الشمول والسعة وقد استكمل ايضاً في سياقه عناصر كثيرة تدخل ضمن مكونات الرأي العام ومقوماته"[5] اما بعض اخر فسعى الى التمييز في ظاهرة الرأي العام باعتبارها ظاهرة مؤقتة ام ظاهرة دائمة، واشار الى ذلك الباحث R. E. Park في دائرة معارف العلوم الاجتماعية تحت مادة (السلوك الجمعي) الى ظاهرة الجمهور باعتبارها ظاهرة مؤقتة قد تحدث تحت ظروف وشروط معينة بشكل تجمعات وقتية لها قابلية العمل

الجمعي اذ تجمع افراد لم يكونوا يعرفوا بعضهم البعض ولكنهم تحت هذه الوضعية يصبح كل منهم عارفاً بالاخر. ان هذه الوضعية تؤثر في سلوك الافراد، بل انها هي التي تخلق مثل هذا السلوك المنسجم معها كحفلات العرس والمآتم، ويظهر هذا السلوك على شكل عواطف ومشاعر ان لم يكن على شكل اعمال. وهناك طابع خاص يسيطر على هذه التجمعات يسهم فيه كل فرد ويضيف اليه شيئاً، والسلوك الناتج يسمى "سلوك جمعي" ويضيف "بارك" ان الفرد يقع تحت تأثير مواقف الجماعة، كما انه يفقد شيء من الادراك الفردي او الارادة الفردية حين يندمج في ادراك وشعور الجماعة"[6]. الى ذلك يمكن التأكيد على ان الرأي العام "عبارة عن حكم وضمير حساس، بل يمكننا القول-بحسب الفريد سوفي-انه محكمة، لاشك في انها مجردة عن السلطة القضائية ولكنها مرهوبة الجانب. انه صوت الامة الباطني"[7]. فالرأي العام ذلك القادر المجهول الاسم كثيراً ما يصبح قوة سياسية وان لم يرد ذكرها في الدستور[8].

ان البحث في مسائل اقرب الى السياسة منها الى القضايا العامة في موضوع الرأي العام يجعلنا نؤكد على مسألة في غاية الاهمية وهي ان رأي الجمهور لا يمثل بالضرورة، راي افراد الجمهور متفرقين ولا مجموع ارائهم الفردية. وهنا لابد من الاشارة الى ان هناك فرق بين مفهوم "الجمهور" ومفهوم "الرأي العام" رغم اختلاط المفهومين احياناً. فالرأي العام يتميز عن الجمهور من حيث كون الافراد فيه لا يحددهم مكان ولا تربطهم علاقات اولية، وتكون العدوى فيه من دون تماس أي ان التأثر "بتيارات الرأي العام"[9] يتم من دون حاجة الى تماس او اتصال مباشر ويكون خضوع الفرد فيه غير كلي اذ يستطيع الفرد فيه ان يحافظ على شخصيته واستقلاله. بينما "الجمهور" يشير الى مكان وزمان معينين ويعتمد على العلاقات المباشرة ويكون خضوع الفرد للجمهور كليا[10]. عليه، ليس من الضروري ان يمثل الرأي العام مجموع آراء الناس المكونين لاي مجتمع او جماعة، لان الآراء الشخصية قد تتفق او لا تتفق واتفاقها ليس ضرورة لقيام راي عام لانه قد يكون رأي اغلبية الناس وربما رأي اقلية من الناس تبلور وساد نتيجة الاقناع، وهنا يصبح التفاعل بين الاراء المختلفة ضروري للوصول الى قبول مشترك وتؤدي الدعاية ونشاط اجهزة الاعلام دوراً في تحقيق هذا القبول.

وعلى الرغم من ايماننا بان الرأي العام ينصب على كل القضايا العامة في المجتمع الا اننا سنعمد الى تبني الرأي الذي يحصر الرأي العام في القضايا السياسية حتى نتبين دوره في الحياة السياسية، انسجاماً مع دراستنا الرئيسة موضوع البحث. واذا سلمنا بان الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية فان قوة الرأي العام السياسية الفاعلة تتأتى من طبيعة الانظمة السياسية نفسها، بل ان وليام تامبل رسم صورة لنظرية الرأي العام كمصدر للسلطة، فكتب في عام 1671 يقول "ان الرأي العام هو قاعدة كل

حكم واساسه.. والواقع انه يمكننا القول ان كل حكومة انما تقوى او تضعف بمقدار ما تنمو او تنقص الحظوة التي يتمتع بها الحاكمون في اوساط الرأي العام"[11]. وكثيراً ما اشار ارسطو والمؤلفون اللاتين الى دورها (ظاهرة الرأي العام) كدعامة للحكم او عامل من عوامل تدميره[12].

تتمثل ظاهرة الرأي العام بانواع كثيرة[13] سواء من حيث التعبير او الوجود او الزمن او طبيعة الاتصال او من حيث البنية الاجتماعية او من حيث نطاقها الجغرافي. تلك الانواع الكثيرة تعبر عن حقيقة كون ظاهرة الرأي العام تتأرجح بين السماح للتعبير عنها بحرية او عدم السماح لها وتلك المسألة ترتبط بطبيعة الانظمة السياسية نفسها. فمثلاً بعض الانظمة السياسية لا تسمح بابداء الاراء التي تعارضها، كما هو حال الانظمة الديكتاتورية[14]، ولذلك فان الافراد يتخوفون من التعبير عما يخالجهم من آراء امام جيرانهم او زملائهم في العمل او حتى اطفالهم خشية الوشاية بهم لدى السلطات وهنا يبقى الرأي كامناً[15].

وهذا يعني ان الرأي العام يتأثر في تكوينه بعدة عوامل اهمها النظام السياسي ومهما اختلف خطه الفكري، يؤدي دوراً مهماً في تكوين الرأي العام فالمواطن في العصر الحديث يقع تحت الهيمنة الكاملة للايديولوجية السائدة في النظام السياسي. فالطبقة الحاكمة تستهدف من خلال الوسائل التي تملكها لاسيما الاعلام والدعاية، ان تؤثر وتغير مواقف وآراء مواطنيها على نحو تتوخى منه تحقيق اهداف او مصالح الخط السياسي الفكري الذي تتبناه.

ان تأثير الوسائل الاعلامية في الرأي العام من الامور البديهة. لان الفرد، متعلماً كان او أمياً، لابد له ان يقرأ جريدة او ان يسمع راديو او يشاهد تلفزيوناً. ان التطور الهائل في وسائل الاعلام ادى الى وجود علاقة متبادلة ومتفاعلة بين النظام السياسي، المعبر عنه بالحكومة، والرأي العام، فأجهزة الإعلام تشكل في اغلب النظم قنوات اتصال بين الحكومة وبين الرأي العام لعرض سياستها ومشاريعها، وهي بذلك تدفع المواطن من حيث لا يدري الى تكوين رأي عام يصب في الاهداف التي تطمح الى تنفيذها. لذا تسعى اغلب النظم السياسية الى ضمان سيطرتها او مراقبتها الشديدة لأغلب الوسائل الإعلامية[16].

لكن اذا سلمنا بان النظام السياسي يستطيع ان يؤدي دوراً مهماً في تكوين الرأي العام الا ان عالم ما بعد الحرب الباردة لا يسمح للأنظمة السياسية بمثل ذلك ان هي استخدمت الوسائل الاعلامية للتاييد والمساندة بدلاً من المشاركة الفاعلة من خلال الخضوع لصوت الرأي العام، ذلك بسبب تأثر معظم الانظمة السياسية في بلدان العالم الثالث، عموماً، بالموجة الديمقراطية التي كثيراً ما جعلت الأنظمة السياسية في موقف لا تحسد عليه من حيث اسلوب عملها وادائها، حتى صار تحرير الإعلام مثلاً ملازماً لعملية التحول الديمقراطي.

الدور السياسي للرأي العام

يكّون المرء خلال حياته الخاصة ونشاطاته المهنية وعلاقاته الاجتماعية بعض الانطباعات المباشرة تنجم عن ملاحظاته السمعية والبصرية، ومن هنا نقطة الانطلاق في تكوين رأيه الذي يكون حكماً على الاحداث يتراوح بين التأييد والرفض واللامبالاة[17]. ويأمل من حكمه التغيير حسب معتقداته. فالاحكام التي يصدرها تشكل الخصوصية الاساسية لرجل يفكر ويحلل الوقائع ويستخلص النتائج حسب تقديراته.

تنازعت تحديد طبيعة الدور السياسي للرأي العام وجهتي نظر، الاولى يعتقد دعاتها ان الرأي العام هو سطحي بعكس الرأي الخاص الذي يتصف بالعمق والجدية، بينما يرى دعاة وجهة النظر الثانية ان الرأي العام هو "عبارة عن علاقة آنية تقوم بين عدد من الناس جراء حكمهم المشترك على عدد من القضايا". واختلفت وجهات النظر حول مدى اهمية وقوة الدور الذي يؤديه الرأي العام وانقسمت بين مجموعتين، الاولى ترى في الرأي العام انه يؤدي دوراً هاماً ان لم يكن دوراً رئيساً في الحياة السياسية، بالاستناد الى "طبيعة العلاقة بين السلطة والرأي العام تلك العلاقة التي يجب ان تتوضح من خلال نظرة الرأي العام الى السلطة باعتبارها ممثلة لاغلبية الشعب انطلاقاً من مبادئ السيادة الشعبية والديمقراطية والتعاقد الاجتماعي وباعتبار ان السلطة سوف تملك اقوى وسائل التأثير على الرأي العام، وسيكون بحوزتها قطعاً اعظم وسائل الاعلام تأثيراً، ومن هنا، تأتي اهمية العلاقة بين السلطة بانواعها وبين الرأي العام باشكاله وتياراته[18]، بينما تؤكد المجموعة الاخرى على ان الرأي العام معطل ومشلول لذلك فان فاعليته منعدمة في الحياة السياسية او في علاقته بالسلطة في هذا البلد او ذاك. وبين وجهتي نظر دعاة كل مجموعة نلاحظ ان اهمية الرأي العام تتمثل، عموماً، في ان الرأي العام يسبغ الشرعية بطريقة مباشرة او غير مباشرة على النظام السياسي وقراراته المتعلقة بالسياسة العامة للدولة، وان اسباغ تلك الشرعية يمثل صورة من الرضاء العام على القرارات المتخذة، ومما لاشك فيه ان ذلك الرضاء الشعبي مطلب هام للاستقرار السياسي، مع مراعاة ان دور الرأي العام يختلف في مسألة معينة عنه في مسألة اخرى. عليه فان الرأي العام من افضل الوسائل في ممارسة السلطة السياسية، ومعظم الحكومات هي حكومات رأي وتستند الى جزء كبير او صغير من الرأي العام. رغم ان بعض الانظمة ترفض الخضوع للرأي العام معتبرة انه قوة سيئة ومصدر اخطاء وفوضى لذلك تحاول السلطة ان تستقل عن تقلبات الرأي[19].

تهتم حكومات الرأي بصورة مباشرة لظاهرة تكوين الرأي العام وتطوره هذا الرأي هو في الوقت عينه قوة لحساب السلطة وعليها[20]. وقد كان الجميع متفقين على ان الرأي العام ظاهرة لها قوة ونفوذ كبيرين في الحياة السياسية غير ان خلافهم انصب على قيمة هذا الرأي ازاء القضايا المهمة. ولذلك فقد اعتبره انصار الديمقراطية والمؤسسات الليبرالية ضماناً ضد

الانحرافات السياسية وعاملاً فعالاً في تحقيق التقدم[21]. وعموماً، يمكن ان نفترض ثلاثة مواقف للرأي العام من السلطة وبالتالي يمكننا ان ننطلق منها في تحديد طبيعة العلاقة بينهما[22]. فالرأي العام اما ان يكون سنداً للسلطة اذا كانت هي السلطة الحقيقية التي تمثله (الرأي العام) او تمثل معظم تياراته، وفي هذه الحالة يصبح الرأي العام قوة داعمة للسلطة، يدافع عن مواقفها، ويبرر اعمالها، ويتستر على عيوبها واخطائها. وقد يكون الرأي العام على العكس من ذلك، معارضاً للسلطة متربصاً اعمالها ومواقفها، وينقض عليها بين الحين والاخر، ويسود جو مشحون بالتوتر والقلق نتيجة للعداء القائم بين السلطة والرأي العام، الذي يزداد ابتعاداً عنها لانها ليست سلطته ولا تمثل اغلب تياراته بل هي سلطة اقلية نصبت نفسها بالقوة. اما الموقف الاخر الذي يفترض ان يقفه الرأي العام من السلطة فهو موقف اللامبالاة، حيث يبدي أغلبية الناس عدم اكتراث بالسلطة وبمواقفها واعمالها، وهذا يعني ان الرأي العام لا يعادي السلطة ولكنه ايضاً لا يتحمس لأعمالها وهذا ما يمكن ان يولد نوعاً من الرأي العام نطلق عليه اسم (الرأي العام المحايد).

تبين الافتراضات الثلاثة المذكورة أعلاه أن الرأي العام موجود في كل الأنظمة السياسية سواء أكانت تلك الأنظمة ديمقراطية ام ديكتاتورية-استبدادية، ولكن يتباين الرأي العام في دوره من نظام لآخر، ففي الأنظمة الديمقراطية "وحيث كفلت-نظرياً-حريات عديدة للمواطن يستطيع من خلال ممارسته إياها ان يؤثر بشكل قوي في اتجاه السلطة وموقفها. ومن هذه الحريات والحقوق: حق إبداء الرأي، وحق الاجتماع وتكوين المنظمات السياسية وحق انتخاب ممثليه إلى المجالس المختلفة، فالنظام الديمقراطي اذا ساهم في توفير هذه الحريات يكون قد ساعد بشكل غير مباشر على بلورة تيارات رأي عام حر وأصيل، لذلك فنحن نعتبر تدخل الدولة للحد من حرية استخدام المواطن هذه الحقوق تدخلاً غير مباشر في اتجاه الرأي العام[23]. اما في الانظمة الاخرى غير الديمقراطية، فان الرأي العام فيها غالباً، ما يكون موجوداً ولكن غير فاعل في علاقته مع السلطة. نستنتج من ذلك ان النظام الديمقراطي هو النظام الذي يعبر عن الرأي العام وحقيقة دوره ازاء السلطة، بمقابل هذا الاستنتاج نقول ان النظام الديمقراطي الذي يكفل مشاركة سياسية فاعلة هو النظام الذي يكون فيه الرأي العام حر ومصان.

المشاركة السياسية: المفهوم-الأنماط

تعد المشاركة السياسية من أهم المواضيع التي تدخل في التطبيق الديمقراطي لانظمة الحكم، فهي تعبر عن توسيع المشاركة السياسية لمواطني الدولة وتمثيلها سياسياً في الحكم، "او ازدياد معدلات المشاركة السياسية من جانب المواطنين"[24] في العملية السياسية. ويعرض لوسيان باي مفهوماً مبسطاً للمشاركة السياسية يقترب من مثيله عند غابريل الموند، وهو يشير الى انها تعني "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية". وهي تعني بحسب صموئيل هنتغتون وجون نلسون "ذلك

النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء اكان هذا النشاط فردياً ام جماعياً، منظماً ام عفوياً، متواصلاً او طفاً، سلمياً ام عنيفاً، شرعياً او غير شرعي، فعالاً ام غير فعال"[25]. وصارت المشاركة السياسية ركناً هاماً من اركان الديمقراطية، بل متطلباً اساسياً من متطلبات التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث، لاسيما وان تلك البلدان لم تعرف المشاركة السياسية الحقيقية، الاكثر من ذلك ان المشاركة السياسية تمثل ازمة تعانيها معظم تلك البلدان. تنشأ ازمة المشاركة عندما تأخذ جماعة جديدة بالمطالبة باشراكها في الحكم على نحو او اخر. ولذلك فانها في الوقت نفسه تنطوي على ازمة شرعية، وتشكل تهديداً لمركز الجماعة الحاكمة وعلى الاخص اذا بدت هذه الاخيرة وهي لا تستجيب الى مطالب القوى الصاعدة، ولا ريب في ان كل ما يؤدي الى تغيير المجتمع مادياً كالتصنيع واستخدام التكنولوجيا، او اعادة النظر في النظم الزراعية، وغير ذلك يؤدي الى تصاعد جماعات اجتماعية جديدة تطالب باشراكها في الحكم[26].

ولاهمية المشاركة السياسية باعتبارها ركناً مهماً من اركان التنمية السياسية لجأت اليها الكثير من الانظمة السياسية في بلدان العالم الثالث عند استقلالها ولكنها عرفت مشاركة سياسية مشوهة هي اقرب الى التعبئة منها الى المشاركة السياسية الحقيقية، حيث بدا لتلك البلدان ان اهم نتائج الاستقلال هي مشاركة الجماهير في حكم الدولة. وهو قول حق من حيث المبدأ، لان الاستقلال هو التحرر السياسي لجميع المواطنين. وقد اشركت الدول الاسبق الى الاستقلال الجماهير في الحكم بواسطة الانتخاب او الاقتراع العام. ولكن هذه المشاركة تأخذ في بعض الدول حديثة الاستقلال اشكالاً تظاهرية او انفعالية قد تعوق النمو السياسي. ولذلك يتحتم الاخذ بالمبدأ واحسان تطبيقه، أي يتحتم التوازن بين متطلبات المشاركة الجماهيرية ومقتضيات النظام العام[27]. وتعتمد عملية المشاركة السياسية على الدولة والاحزاب ذات الشرعية الواقعية وذات الشرعية القانونية والمجموعات داخل النخب الحاكمة التي يمكنها ان تخلق نوعاً من المعارضة الداخلية، او ان تعلن عندما تحين الفرصة معارضتها المفتوحة. كما تتضمن ايضاً المجموعات الوظيفية وكذلك النقابات، فضلاً عن الحركات الاجتماعية الدينية والعرقية. ويتأثر نمط المشاركة داخل الانظمة الاوتوقراطية بطبيعة الدولة، وبمدى قرب النظام من النمط التعبوي او النمط المصالحي للمشاركة[28].

ينظر النمط التعبوي الى الحكومة على انها سلاح تنظيمي، يهدف عن طريقه اعادة تنظيم المجتمع وتغيير اسسه، مما يستتبع ظهور نظام جديد من الولاءات والافكار تصبح هي الاطار المعياري للمجتمع الجديد. فيقوى التأكيد على النفوذ التفاضلي، وعلى الولاء الكامل، وعلى المرونة التكتيكية، وعلى الواحدية والتخصص الايديولوجي، ويتحول الحزب والحكومة الى ادوات مركزية للتغيير، ويعمل التوجه الجديد الى الغاء كل منافسة، سواء باحتوائها، او بافسادها كما يعمل على الغاء اشكال الحياة السياسية التي يحتمل ان تفرز ضروب منافسة محتملة للنخب الحاكمة، بينما ينظر النمط المصالحي الى التأكيد على "الوفاق" بين المجموعات والحفاظ على الوضع القائم وتصبح السياسة، كنشاط حي ومرن، هي المصالحة بين الاراء على اختلافها، ويحاول ان يضع لنفسه نظاماً من المعايير يدرو حول "الشرعية"

والتعدد والانتشار الايديولوجي[29]. والنمطين السابقين كلاهما لا يعبران عن مشاركة سياسية حقيقية، لان بين المشاركة السياسية الحقيقية–وليس عبر الانماط السائدة في معظم بلدان العالم الثالث–والرأي العام علاقة تأكيد احدهما للآخر، فوجود مشاركة سياسية حقيقية يعني وجود رأي عام فاعل ومؤثر، فالمشاركة السياسية بحسب فوكوياما هي "حق المواطن في الادلاء بصوته في الانتخابات، وحق المشاركة في الحياة السياسية"[30]. وفي الوقت نفسه نلاحظ ان دور الرأي العام ينسحب الى الاجتماعات الانتخابية بعد اجراء الانتخابات ليراقب الطريقة التي بموجبها تطبق قواعد اللعبة، كما يؤكد والترليبمان على ذلك بالقول "يصبح الرأي العام، بمعنى ما، مساهماً فعالاً وحكماً في اللعبة، أي في القرارات السياسية للهيئات التمثيلية وممثلي الشعب[31].

من هنا يمكن القول ان لا وجود لراي عام فاعل اذا لم يتمتع الانسان بالحقوق والحريات الاساسية، واذا لم يكن له الحق والامكانية الفعلية في استخدام ذكائه ومعارفه وخياله في تسوية المشكلات العامة للمجتمع. وينبغي على المواطن ان يتمتع بالحقوق والامكانيات التي تخص قابلياته. ويجب ان لا يشغل باله بمعرفة ما اذا كان رايه مناقضاً للسياسة المتبعة او انه تخطئه لمصالح مختلف الجماعات المتنفذة. ويجب ان يتحقق من وجهة نظره التي يمكن ان تصبح جزءاً لا يتجزأ من الرأي العام واساساً لسياسة ما او تغييراً لسياسه[32].

العلاقة مترابطة اذن بين الرأي العام والمشاركة السياسية، وبالرغم من هذا الترابط الا ان ضعفهما في بلدان العالم الثالث غيبهما عن الحياة السياسية وعن ادائهما دوراً فعالاً فيها، ذلك ان "الدولة سلبت المجتمع من وظائفه الحيوية واحتكرتها لنفسها، وجردت الشعب من حقوقه الانسانية، ومنها حق المشاركة في الحياة السياسية وحق التعبير عن آرائه المستقلة[33].

واذا كنا قد تحدثنا عن الرأي العام في صفحات سابقة فان المشاركة السياسية هي الأخرى عانت من التغييب لدورها الحقيقي، على الرغم من ادعاء الكثير من الأنظمة السياسية تطبيقها. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال توضيح أهم الأنماط السائدة للمشاركة السياسية[34]:

1. نمط الدولة انا وفي هذا النمط من المشاركة السياسية. ان جازلنا استخدام المصطلح حرمان من مشاركة سياسية حقيقية. وهو بالمحصلة نمط ابوي تسلطي عرفته المجتمعات التقليدية القديمة ما قبل ظهور الدولة–الامة Nation-State.
2. النمط الاقصائي وهو نمط من المشاركة السياسية يكون فيه استبعاد وتهميش لشرائح اجتماعية معينة ومحددة كأن تكون جماعة سياسية، جماعة اثنية او عرقية او طائفية..الخ هذا النمط من المشاركة السياسية يمكن وصفه بـ"الاقصائي" لان النظام السياسي يسمح بالمشاركة السياسية ولكن بطريقة كيفية.

3. النمط الثالث من انماط المشاركة السياسية هو النمط "التعبوي" وفي هذا النمط تكون المشاركة السياسية موجودة ولكن ليس بمعنى المشاركة السياسية الحقيقية بالمعنى الاصطلاحي للمفهوم. عرفت هذا النمط من المشاركة السياسية معظم انظمة الحزب الواحد، ويمكن تسميته بالنمط التعبوي لانه يسمح بالمشاركة السياسية لكن ضمن اطار النظام السياسي عبر حزبه الواحد لدعم النظام السياسي ومساندة قراراته.

وبالاستناد الى الانماط المذكورة اعلاه يمكن التأكيد على "انه بالرغم من تظاهر القيادات بالعصرية تمارس السلطة من منطلق ابوي تقليدي، وهي (الانظمة السياسية) رغم سماحها باقامة مؤسسات سياسية للمشاركة تحتفظ بسلطة شخصية مطلقة وهيمنة كاملة على العملية السياسية وهي عاجزة واقعياً عن تنفيذ ما ترفعه من شعارات نظراً لضعف قدرتها، فضلاً عن اعتمادها على القمع الداخلي واحياناً الدعم الخارجي لتأمين استمرارها في الحكم[35]. لذلك نلاحظ ان ترقية المشاركة السياسية من مشاركة شكلية الى مشاركة فاعلة تتأثر بشكل او بآخر بمسألتين هما[36]:

1. درجة تطور المجتمع وفاعلية مؤسساته. اذ كلما تطور المجتمع وتطورت مؤسساته السياسية كلما صارت المشاركة السياسية فاعلة وبالتالي صارت امكانية تعزيزها في الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتصاعدة من النظام السياسي.
2. درجة الوعي السياسي لدى المواطنين بضرورة المشاركة السياسية، فكلما كانت درجة الوعي عالية كلما عرف المواطن اهميتها في تعزيز دوره في المجتمع، وكلما انخفض ذلك الوعي او غيب بفعل النظام السياسي كلما تشوه المعنى الحقيقي للمشاركة السياسية واقتصارها على النخبة بمقابل تهميش شرائح المجتمع الأخرى.

عليه وبالاستناد الى ما تقدم، نرى ان الحاجة الى مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة ينبغي ان تكون مؤسسة على ركائز أساسية منها[37]:

1. إيمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية وسعيه الى توسعيها، لكي لا تتحول الى مطلب مجتمعي تهز شرعيته.
2. تمثيل شرائح المجتمع كافة في مؤسسات النظام السياسي بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.
3. خضوع الحكومة/ النظام السياسي لصوت الشعب بآرائه وانتماءاته ومطالبه لا ان تكون مطالبه منقطعة الصلة عن الحكومة، وباختصار الاستجابة للمطالب المجتمعية.
4. ان تكون للنظام السياسي القدرة على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث تكون له القدرة على الاستجابة لمطالب الشرائح الاجتماعية المتصاعدة، وهذه مسؤولية المؤسسات السياسية التي

ينبغي ان تكون لها قابلية التكيف مع التغيرات الحاصلة في المجتمع وفي الوقت نفسه قادرة على الاستجابة لها. وهذا الاجراء ضامن لعدم التهميش والابعاد عن مجمل العملية السياسية.

العلاقة بين الديمقراطية والرأي العام والمشاركة السياسية

صار واضحاً ان القاسم المشترك بين الرأي العام الفاعل والمشاركة السياسية الحقيقية هو النظام السياسي، وبعبارة اكثر دقة ان طبيعة النظام القائم تحدد الرأي العام ومدى تأثيره في الحياة السياسية، فضلاً عن انها تحدد طبيعة المشاركة السياسية ودروها في الحياة السياسية. وواضح ان لطبيعة نظام الحكم اهمية قصوى في تحديد ماهية الرأي العام وتطوره ومواقفه، فنظام الحكم المطلق لا يسمح بظهور تيارات معارضة في الرأي العام، وقد عبر عن ذلك جوزيف ستالين سنة 1929 عندما أعلن "يجب ان يكون الرأي العام لا اكثر من انعكاس لمبادئنا وآرائنا"[38]. وفي البلدان التي يحكمها حزب واحد يسمح للآراء ان تختلف فقط داخل نطاق الحزب وهناك تحل وتسوى دون ان تبرز بوضوح على مسرح الحياة اليومية، كما يلاحظ ايضاً–وهذا مهم–ان عملية التوجيه والاعلام تصدر عن جهاز مركزي موحد وفق نهج الحزب وخطته[39]. وينطبق الحال على المشاركة السياسية في نظام الحكم المطلق، اذ لا يسمح بالمشاركة السياسية الا بالقدر الذي تكون فيه ضمن النظام السياسي لمساندته ودعم قراراته.

واذا كان الامر كذلك فان غياب التعبير الحقيقي عن الرأي العام والمشاركة السياسية في إطار الحكم المطلق، يولد ذلك الغياب الكثير من التناقضات في التركيبة المجتمعية، وتكون التركيبة المجتمعية حبلى بالرأي العام الكامن غير المعبر عنه، ومعارضة ربما تكون مستوعبة، ولكنها تكون فاعلة عندما تحين الفرصة. اما في نظام الحكم الديمقراطي، فالمفروض ان يجد الرأي العام المناخ السليم لنموه وازدهاره وازدياد فاعليته، فالديمقراطية تقتضي السماح بتعدد وتنوع واختلاف الآراء، بل ان اختلاف الآراء يعد سمة من ابرز سمات الديمقراطية[40]. وكذا الحال بالنسبة للمشاركة السياسية، ففي ظل الحكم الديمقراطي تزدهر المشاركة السياسية وتتوسع ويزداد دورها في الحياة السياسية، لا بل ان الحكم لا يمكن ان يوصف بالديمقراطي ما لم تكن فيه مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة. ونخلص من ذلك الى القول "ان اغلبية المفكرين السياسيين مثل مونتسيكيو، وكذلك أولئك الذين درسوا الرأي العام كـ(لول) و(ليمان) و(ديوي) يشيرون بحق الى ان التمييز الكمي الأساس لمفهوم الرأي العام هو مشاركة المواطنين"[41].

الخاتمة

على الرغم من صعوبة الجمع بين الرأي العام والمشاركة السياسية في موضوع البحث نظرياً، على الاقل الا ان الترابط بينهما يصبح قوياً عند الحديث عن واقع ظاهرة الرأي العام وطبيعة المشاركة السياسية على اساس ان كليهما يتأثر بدرجة فاعليته ونشاطه بطبيعة النظام السياسي. نقول بدرجة فاعليته وليس

وجوده لان كليهما موجودين حتى في الانظمة الديكتاتورية الا انهما مقيدين بما يفرضه النظام السياسي من قيود تحد من فاعليتهما في الحياة السياسية. ويمكن تسجيل اهم النقاط التي تؤكد العلاقة بين الرأي العام والمشاركة السياسية وهي:

1. لن يتحصل رأي عام فعال اذا لم يتمتع الانسان بالحقوق والحريات السياسية الاساسية ومنها حقه في التعبير والمشاركة السياسية.
2. يتوقف اداء كل من الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في الحياة السياسية على طبيعة النظام السياسي الذي يسمح او لا يسمح لهما في اداء ادوار مؤثرة في الحياة السياسية.
3. معظم الانظمة الاستبدادية لا تخضع لصوت الرأي العام، وبالتالي فان المشاركة السياسية فيها، ايضاً، مقهورة.
4. الرأي العام والمشاركة السياسية كلاهما يرسخان الحكم الديمقراطي ويعبران عنه.
5. تدعيم الرأي العام والمشاركة السياسية تدعيم لحكومات الرأي وان كانا قوة لحساب السلطة وعليها.

[1] صادق الاسود، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، مديرية دار الكتب للطابعة والنشر، بغداد، 1991، ص93.
[2] المصدر نفسه، ص93.
[3] ورد في: جان ستوتزل، الان جيرار، استطلاع الرأي العام، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1975، ص27.
[4] ورد في: معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، سلسلة وثائق ودراسات التنمية الاجتماعية، جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ادارة العمل الاجتماعي، نيسان/ابريل 1983، ص119.
[5] سعد الدين خضر، الرأي العام وقوى التحريك، مطبعة الجمهورية، الموصل، 1968، ص16.
[6] ورد في المصدر نفسه، ص18.
[7] الفريد سوفي، الرأي العام، ترجمة كامل عياد، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بدون تاريخ، ص11.
[8] المصدر نفسه، ص11.
[9] في نظر ديساي "انه يوجد في كل آونه معينة مجموع من الاعتقادات، والقناعات، والمشاعر، والمبادئ المعترف بها وقوية الجذور والتي اذا اجتمعت الفت الرأي العام لفترة مستقلة، وهذا ما يمكن ان نسميه بتيار الرأي العام المنتشر او السائد". تتكون تيارات الرأي العام في الاغلب اثر حوادث طارئة ليست هي نفسها ذات خطورة احياناً. ينظر بهذا الصدد، جان ستوتزل والان جيرار، مرجع سبق ذكره، ص26.؛ كذلك، الفريد سوفي، مرجع سبق ذكره، ص19.
[10] سعد الدين خضر، مصدر سبق ذكره، ص20.
[11] ورد في جان ستوتزل، آلان جيرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.
[12] ورد في المصدر نفسه، ص21.
[13] للمزيد من التفاصيل عن انواع الرأي العام ينظر صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص ص 129-152. وقارن مع سعد الدين خضر، مصدر سبق ذكره، ص ص 31-36.
[14] تظهر الديكتاتوريات وتتشكل خلال حالات وشروط تاريخية معينة: انها غالباً ما تكشر عن انيابها خلال فترات تعرض البنيان الاجتماعي لازمات مصحوبة بازمات في المعتقدات ويميز "دوفرجيه" بين نموذجين من الحكم الديكتاتوري فهناك الديكتاتورية المتولدة من عوامل اجتماعية، وهناك النموذج الثاني أي الديكتاتورية المتولدة عن عوامل تقنية، وبتعبير اخر، يمكننا القول ان النموذج الاول يتولد عن ازمات يتعرض لها البنيان الاجتماعي العقائدي، أي انه نموذج يعكس الوضع الاجتماعي لان الجذور والاصول العميقة للتركيب الاجتماعي هي التي انجبته، وبجملة واحدة: انه نموذج يتولد عن تفاعل قوى وطاقات داخلية وذاتية، بينما يكون النموذج الثاني دخيلاً وذلك بحسب المعنى المحدد لهذه الكلمة في العلوم الحيوية. فهو نموذج متولد عن عوامل خارجية عن المجتمع، او انها من داخل المجتمع ولكنها معزولة عن تفاعله، حيث يأخذ نموها وتطورها صفات خاصة، مستقلة وخارجية. وهكذا فانه عوضاً عن ان يلبي هذا النموذج حاجات المجتمع الذي سيخضع لأحكامه، وعضواً عن ان يلبي حاجات وآمال مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع، فانه يعبر عن اغراض معينة لمنظمات واجهزة خاصة، وعن آمال ورغبات

العناصر المؤلفة لهذه المنظمات، عناصر قليلة العدد ولا تتمتع ابداً بحق التمثيل الدستوري. ينظر موريس دوفرجيه، في الدكتاتورية، ترجمة هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت، 1977، ص ص 32-33.

[15] صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص ص 130-131.

[16] رفيق سكري، مدخل في الرأي العام والدعاية، جروس-برس، طرابلس، لبنان، 1984، ص19.

[17] سعد الدين خضر، مصدر سبق ذكره، ص42.

[18] المصدر نفسه، ص41.

[19] تغير الرأي العام المتواصل بطئ نوع ما، اما الرأي العام المؤقت فانه يتغير بسرعة، وقد يكون هذا التغيير بشكل انتقال من موقف الى اخر يختلف عنه وعندئذ يطلق على هذه التغيرات تقلبات الرأي العام.

[20] اسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص253.

[21] جوفان دجور جفش، الرأي العام في النظام الاشتراكي، ترجمة صادق الاسود، منشورات قسم السياسة، جامعة بغداد، 1970، ص13.

[22] سعد الدين خضر، مصدر سبق ذكره، ص ص 41-42.

[23] المصدر نفسه، ص47.

[24] عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، العين، الامارات العربية المتحدة، 1988، ص17.

[25] ورد في ثامر كامل محمد، اشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 251 بيروت، كانون الثاني/يناير 2000، ص117.

[26] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، مطابع الموصل، الموصل، 1986، ص334.

[27] حسن صعب، علم السياسة، ط9، دار العلم للملايين، بيروت، 1997، ص373.

[28] محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص87.

[29] المصدر نفسه، ص88.

[30] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، 1993، ص59.

[31] جوفان دجور جفش، مصدر سبق ذكره، ص61.

[32] المصدر نفسه، ص ص 78-79.

[33] حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الاحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص923.

[34] خيري عبد الرزاق جاسم، الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية، جريدة الوطن، العدد 48، 8 شباط 2004.

[35] جلال عبد الله معوض "القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية" في مجموعة باحثين، اتجاهات حديثة في علم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1987، ص210.

[36] خيري عبد الرزاق جاسم، الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية، مرجع سبق ذكره.

[37] المصدر نفسه.

[38] ورد في سعد الدين خضر، مصدر سبق ذكره، ص42.

[39] المصدر نفسه.

[40] المصدر نفسه، ص ص 42-43.

[41] جوفان دجور جفش، مصدر سبق ذكره، ص36.